Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences
Volume (5), Issue (23) : 30 Dec 2021
P: 44 - 57
ISSN: 2522-3372
مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
المجلد (5)، العدد (23) : 30 ديسمبر 2021 م
ص: 44 - 57

The clearance crisis and its impact on the GDP in Palestine between the years (1997-2019)

Othman Ahmed Sawafta

Mohammed Rabhi Atili

Palestine Technical University || Kadoorie || Palestine

Abstract: This study aimed to analyze the revenue of clearance tax in Palestine between the years (1997-2019), and to demonstrate the impact of the clearance tax crisis on the gross domestic product in Palestine. The study relied on the descriptive and analytical approach. And used the statistical analysis program STATA and SPSS 23, the study found that there is an effect of clearance revenues on GDP, and that an increase in one unit in clearing revenues leads to an increase of 4.319 unit in GDP, and that there are no statistically significant differences in GDP between the years that a crisis occurred and the years in which there was no crisis attributed to the clearance tax, and the study recommended reformulating economic understandings with Israel, the most important of which is the Paris Economic Protocol, and try to separate economically from Israel and push for the independence of the Palestinian economy, and reducing reliance on clearance tax revenues in financing the general budget due to the control of the Israeli occupation using it as a means of pressure on the Palestinian Authority.

Keywords: clearance crisis, Revenues, Paris Economic Protocol.

أزمة المقاصة وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين ما بين الأعوام (1997-2019)

عثمان احمد صوافطه

محمد ربحي عتيلي

جامعة فلسطين التقنية || خضوري || فلسطين

المستخلص: هدفت هذه الدراسة لدراسة وتحليل إيرادات ضريبة المقاصة في فلسطين ما بين الأعوام (1997-2019)، وبيان تأثير أزمة المقاصة على الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي STATA من أجل اختبار الفرضيات، وبرنامج ا SPSS 23، وقد توصلت الدراسة إلى انه يوجد أثر لإيرادات المقاصة على الناتج المحلي الإجمالي، وأن الزيادة في وحدة واحدة في إيرادات المقاصة يؤدي إلى ارتفاع بقيمة 4.319 في الناتج المحلي الإجمالي، وانه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الناتج المحلي الإجمالي بين السنوات التي حصل فيها أزمة والسنوات التي لم يحصل فيها أزمة تعزى لأزمة المقاصة، وأوصت الدراسة بإعادة صياغة التفاهمات الاقتصادية مع إسرائيل وأهمها بروتوكول باريس الاقتصادي، ومحاولة الانفكاك الاقتصادي عن إسرائيل والدفع باستقلال الاقتصاد الفلسطيني، والتقليل من الاعتماد على إيرادات ضريبة المقاصة في تمويل الموازنة العامة بسبب سيطرة الاحتلال الإسرائيلي والتحكم الذي يتمتع فيها علها واستخدامها كوسيلة ضغط على السلطة الفلسطينية.

الكلمات المفتاحية: أزمة المقاصة، الإيرادات، اتفاقية باريس الاقتصادية.

1- المقدمة:

ترافق تطور دور الدولة واتساع مجالات عملها، وظهور العديد من الأزمات المالية والاقتصادية، إلى إعادة هندسة إدوار الدولة وأدواتها المستخدمة في الاقتصاد والمالية العامة. ومنذ ذلك الحين ازداد الاهتمام بالمالية العامة والسياسيات المالية والاقتصادية للدولة، وأثرت تلك السياسات في مواجهة التقلبات الاقتصادية وتحقيق نمو اقتصادي من خلال الإنفاق، حيث يعدّ نمو الإنفاق الحكومي وقلة الموارد من أهم المشكلات التي تواجه الدول، ولعل الإنفاق الحكومي أحد الموضوعات التي تدرسها الموازنة العامة، مما استرعى انتباه المدارس الاقتصادية إلى زيادة الاهتمام بالموازنة العامة وأثرها على الأهداف التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها.

يقع على كاهل الحكومات مسؤوليات كبيرة أهمها توفير الموارد المالية التي تلبي احتياجات المجتمع من خلال الموازنة العامة، ويتم تمويل الموازنة العامة بعدة طرق وأساليب، ويأتي على رأسها الموارد الذاتية للدولة، وتعد الضرائب أهم الموارد الذاتية، وعنصراً رئيساً في تطوير المجتمعات، ولم تعد الضريبة فقط مصدراً للإيرادات بل تعدى دورها لتصبح أداة في توجيه الاقتصاد ووضع الخطط التنمويّة طويلة الأجل

وبسبب خصوصية الوضع الفلسطيني ظهر مصطلح جديد وهو ضريبية المقاصّة، وهو مصطلحٌ ظهر بعد اتفاق باريس الاقتصادي، الذي وقع في تاريخ 29 نيسان 1994. والذي أبقى على النظام الجمركي الموحّد بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وبدوره أدى إلى غياب الحدود الاقتصادية مما أحدث سيادة منقوصة من الجانب الفلسطيني على أهم موارده المالية وهي ضريبية المقاصة (عبود & صالح، 2008)، تشكل ضريبة المقاصة في فلسطين ما نسبته 54.63% من إيرادات الموازنة في العام 2018 (سلطة النقد، 2019)، مما أحدث أزمة مالية أثرت سلباً على النمو الاقتصادي، وفيما بعد أصبحت المقاصة أداة ضغط على الجانب الفلسطيني حيث إن الاحتلال الإسرائيلي لا يريد فقط أن يتحكّم بالجباية بل يتعدى ذلك إلى التحكم في طرق صرف هذه الأموال.

بعد مرور 25 عام على توقيع اتفاق باريس الاقتصادي، يبدو أن الأمور تتجه نحو طريق غير واضح المعالم، حيث إن البنية التحتية الأساسيّة للاقتصاد الفلسطيني في تراجع مستمر وهذا يحد من قدرت الاقتصاد على مواجهة السياسات الإسرائيلية، وفي الآونة الأخيرة لم يشهد الاقتصاد الفلسطيني أي نمو يذكر مما انعكس سلبا على إيجاد حل للمشاكل التي تواجه الاقتصاد أهمها زيادة البطالة وارتفاع الأسعار وهذا أدى إلى عدم قدرة الحكومات الفلسطينية المتتالية على إيجاد حل جذري من أجل الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي، وبناء اقتصاد وطني مستقل.

وعليه سيقوم الباحث بدراسة أزمة المقاصة وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين ما بين الأعوام (1996-2019).

مشكلة الدراسة:

بسبب الظروف الاستثنائية الخاصة التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني والمتعلقة باتفاقية باريس الاقتصادية المنبثقة عن اتفاقية أوسلو التي تحتوي على قيود بشأن التجارة وإيرادات ضريبة المقاصة بين دولة فلسطين والاحتلال الإسرائيلي، مما قد انعكس سلبا على الاقتصاد الفلسطيني حيث تعتبر المقاصة من المصادر الهامة للإيرادات العامة في فلسطين والتي يجبيها الاحتلال الإسرائيلي حسب اتفاقيه باريس ويدفعها الاحتلال للسلطة الوطنية الفلسطينية بعد خصم عمولتها حسب الاتفاق والتي تبلغ 3%، ولكن في الفترة الأخيرة قررت إسرائيل أن تحتجز أموال بمقدار ما تدفعه السلطة الفلسطينية لأسر الشهداء والمعتقلين في السجون وهذا سبب أزمة اقتصادية كبيرة في القطاعين الخاص والعام وتسبب بأزمة مالية خانقة وهذا ما دفع الباحث إلى البحث في أزمة المقاصة وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي بين 1997-2019.

أسئلة الدراسة:

تتلخص مشكله الدراسة الحالية في السؤال الرئيسي التالي:

ما أثر أزمة المقاصة على الناتج المحلي الإجمالي ما بين الفترة (1997-2019)"،

ويتفرع عنه عدة أساله فرعية تتمثل بالآتي:

1- ما السنوات التي حصلت فيها أزمة مقاصة في فلسطين؟
2- كيف يمكن للحكومة الفلسطينية تفادي آثار أزمات المقاصة المتكررة؟

فرضيات الدراسة:

تفترض الدراسة ما يلي:

- **H01:** لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإيرادات المقاصة على الناتج المحلي الإجمالي في السنوات ما بين (1997-2019).
- **H02:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للناتج المحلي الإجمالي في السنوات ما بين (1997-2019)، تعزى لأزمة ضريبة المقاصة.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة لإلقاء الضوء على أزمة المقاصة المتكررة ومعرفة أثرها على الناتج المحلي الإجمالي، وفي سياق الأزمة المالية التي تعصف بحكومة دولة فلسطين نتيجة استمرار احتجاز أموال المقاصة، يلقي الباحث الضوء على درجة مساهمة إيرادات ضريبة المقاصة في إجمالي إيرادات دولة فلسطين.

إن أهم الأسباب لدراسة أزمة المقاصة هو تكرار الأزمة التي عصفت على القطاع الخاص والعام وأصبحت حديث الساعة في الشارع الفلسطيني بسبب الظروف المالية الصعبة التي يمر بها الشعب الفلسطيني.

منهجية الدراسة:

أ- منهجية التحليل: وذلك بجمع البيانات الاقتصادية من الأبحاث والدراسات السابقة والاعتماد عليها في صياغة الإطار النظري للبحث.

ب- مصادر البيانات: فقد اختار الباحث المنهج الكمي لتحليل البيانات السنوية للمتغيرات، وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي STATA من أجل اختبار الفرضيات، وبرنامج ال SPSS 23

حدود الدراسة:

تتمثل حدود هذه الدراسة في تتبع دور أزمة المقاصة على الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين وتغطي الفترة الزمنية (1997 -2019).

هيكلة الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث يتناول المبحث الأول منها الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة، بينما يتطرق المبحث الثاني إلى منهجيه الدراسة وإجراءاتها.

المبحث الأول- الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً- الإطار النظري:

إن علم الاقتصاد هو العلم الذي يهتم بتقديم حلول باستهلاك الثروة وتوزيعها وبوصف عملية الإنتاج وهو الذي يقودنا لاتخاذ قرار باستخدام الموارد المحدودة لدينا لتلبية الحاجات والرغبات (عباس، 2020).

والاقتصاد الكلي هو منظومة تربط بين عدد لا حصر له من السياسات والموارد والتقنيات التي تحدث من خلالها التنمية الاقتصادية (Haji & Akrawee, 2020).

تمكن الإدارة الصحيحة للاقتصاد الكلي في الدولة الحد من الفقر وتحقيق التوازن الاقتصادي والعدالة الاجتماعية (البنك الدولي، 2020).

يعد الجانب الاقتصادي مهما للأوضاع الداخلية والخارجية للدولة حيث أصبحت المعلومات الاقتصادية أكثر أهمية من المعلومات العسكرية ولذلك أصبح المجال الاقتصادي له تأثير كبير وخطير على الامن القومي للدول(Lang et al., 2020).

وأيضا مهم لتوفير الاحتياجات الأساسية للدولة حيث تحاول دول العالم باستمرار زيادة قدراتها المالية والاقتصادية، وتعمل على توفير كافة السبل من أجل تحقيق النمو الاقتصادي(Smol, 2019).

الاقتصاد في فلسطين:

الاقتصاد الفلسطيني يطلق على الاقتصاد في الأقاليم التابعة لإدارة السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية، وبسبب تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي فقد عانى الاقتصاد الفلسطيني من مشاكل كثيرة أدت إلى ضعف في الأنشطة العامة للأوضاع الاقتصادية وزيادة في مستويات البطالة، وادي إلى عجز في الموازنة العامة وبالتالي زيادة الدين العام، وبيئة طاردة للاستثمارات المحلية والأجنبية، مما دفع الحكومات الفلسطينية إلى زيادة الاعتماد على المنح والمساعدات لمعالجة العجز في الموازنة العامة ؛وكما أن المشكلة الكبرى التي يعاني الاقتصاد هي عدم وجود عملة محلية فلسطينية مما أدى إلى عدم التمكن من تطبيق سياسات اقتصادية (تجارية ومالية ونقدية) تتلاءم مع خصوصية الاقتصاد الفلسطيني (عكاشة، 2018).

في الأعوام الأخيرة شهد الاقتصاد الفلسطيني عدة تحديات وكان أبرزها:

تراجع كبير في المنح والمساعدات المقدمة من الدول المناحة، تفاقمت هذه الأزمة بشكل كبير بعد وقف المساعدات الأمريكية المقدمة للحكومة الفلسطينية ووقف دعم برامج المقدمة المؤسسات الدولية للشعب الفلسطيني (الأونروا والوكالة الأمريكية للتنمية).

1- أزمة إيرادات المقاصة في بداية عام 2019 بسب الخلاف السياسي بين الحكومة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، حيث تقوم الاحتلال الإسرائيلي بجباية هذه الإيرادات نيابة عن الحكومة الفلسطينية ثم تقوم بتحويلها إلى خزينة الحكومية الفلسطينية، مما أدى إلى وجود عجز جزئي لدى الحكومة الفلسطينية مما دفعها عن التخلف عن دفع بعض المستحقات للعاملين في القطاع العام، وقف بعض التحويلات للقطاع الخاص مما أدى لتراكم الديون لصالح القطاع الخاص على الحكومة.
2- زيادة تعنت الإسرائيلي والاستهتار بالقوانين الدولية وزيادة التوسع الاستيطاني وسيطرته على المزيد من الأراضي في الضفة الغربية والأغوار وعدم السماح للفلسطينيين باستغلال الثروات الطبيعية في مناطق (ج).
3- استمرار حالة الانقسام الفلسطيني بين شقي الوطن في الضفة الغربية وقطاع غزة.

4- الحصار المستمر لقطاع غزة والإغلاق التعسفي للمعابر التجارية للقطاع.
5- إجمالي النفقات العامة في فلسطين بارتفاع مستمر منذ العام 1997 ثم أخذت بعدها بالانخفاض في العامين 2018 و2019 وذلك نظرا للظروف السياسية التي تمثلت في الخلاف مع الولايات المتحدة الأمريكية نظرا لتحيزها المطلق للاحتلال الإسرائيلي وما نتج عن ذلك من قطع المساعدات الأمريكية عن السلطة الفلسطينية مما أثر في الإيراد العام وبالتالي النفقات العامة، وانعكس ذلك على النفقات الجارية أيضا، أما النفقات التطويرية فكانت متذبذبة عبر سنين الدراسة، فشهدت ارتفاعات وانخفاضات، إلا أنها انخفضت بشكل ملحوظ في العام 2014 والعام 2019، أما ضريبة المقاصة فقد شهدت في العام 2018 وعام 2019 انخفاضا بسبب الاقتطاعات الإسرائيلية منها بحجم ما تدفعه السلطة الفلسطينية لأسر الشهداء والأسرى والجرحى مما أدى لخلق أزمة سياسية واقتصادية في تلك السنوات.

يتميز الاقتصاد الفلسطيني بعدة خصائص ولعوامل عديدة اختلفت مكونات تلك الخصائص وقد كرس الاحتلال مكونات الاقتصاد الفلسطيني بصورة متشابكة ليكون تابعا للاقتصاد الإسرائيلي (Oberschall, 2019).

والباحث في الاقتصاد الفلسطيني يلاحظ أن هناك تذبذب واضح في مستويات (نسب) النمو الاقتصادي عبر السنين فقد تراوح خلال فترة الدراسة ما بين (12.49%-/21.93%)، وأن الأداء العام للاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2019 حققت فيه فلسطين نمو يقدر 1.2% في الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة في عام 2018، أي أن الاقتصاد الفلسطيني حقق نمو اقتصادي بالرغم من الظروف الصعبة التي مر فيها خلال عام 2019 من احتجاز أموال المقاصة على مدار 6 أشهر، مما أحدث أزمة خانقة لدى الحكومة الفلسطينية، ولكن على الرغم من النمو في الناتج المحلي الإجمالي حصل تراجع ملحوظ في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بواقع 1.3% عن عام 2018، وذلك بسب زيادة الطبيعة في النمو السكاني في فلسطين(سلطة النقد، 2020).

إيرادات المقاصة في الموازنة العامة في فلسطين:

يمكن تعريف ضريبة المقاصة (الفاتورة الموحدة) على انها "ضريبة القيمة المضافة التي تحصلها السلطات الضريبية من القطاع الخاص الفلسطيني نتيجة قيامه بالشراء من إسرائيل أو المستوردة من الخارج عبر منافذها الحدودية، حيث تدفع لدى الجانب الإسرائيلي والذي يقوم بدوره بتحويلها إلى وزارة المالية في نهاية كل شهر عبر آلية المقاصة المتفق عليها وهي حق للشعب الفلسطيني "(مقداد & الكحلوت، 2016).

مكونات إيرادات المقاصة- تنقسم الإيرادات المتحصلة من ضريبة المقاصة إلى البنود التالية (عزريل، 2017):

1- الجمارك وضرائب على البضائع المستوردة من قبل الفلسطينيين من الخارج عبر الموانئ والمعابر التي يسيطر عليها الاحتلال الإسرائيلي
2- ضريبة الدخل على أجور العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات: حسب البروتوكول فإن جانب الاحتلال سوف يرسل إلى السلطة الوطنية الفلسطينية ما يساوي 75% من قيمة ضريبة الدخل على العاملين الفلسطينيين من قطاع غزة وأريحا الذين يعملون في الداخل المحتل، وكما سوف تقوم بتحويل كامل قيمة ضريبة الدخل على العاملين الفلسطيني الذين يعملون في المستوطنات.
3- الضرائب غير المباشرة على المشتريات من إسرائيل حيث نص البند 36 من اتفاق باريس الاقتصادي على قيام دائرة الضرائب الإسرائيلية على تحصل ضريبة المضافة، وأي ضريبة غير مباشرة، بعدها تقوم بتحويلها إلى السلطة الفلسطينية بعد اجتزاء ما نسبته 3 % من قيمة الإيرادات المحصلة.

أهمية إيرادات المقاصة- تنبع أهمية فاتورة المقاصة، بسب التداخل الكبير بين الاقتصادي الفلسطيني والإسرائيلي وحرية التنقل البضائع بين الطرفين، وهنا يأتي دور فاتورة المقاصة في المساعدة في حصر عمليات التبادل التجاري بين الجانبين ويمكن تلخيص أهمية هذا النوع من الإيرادات بالنقاط: (النجار، 2017).

فاتورة المقاصة: تعد أكبر إيراد للسلطة الوطنية الفلسطينية، فهي تشكل ثلثين إيرادات الحكومة الفلسطينية، حيث تعتمد عليها الحكومة الفلسطينية بشكل كبير في التمويل النفقات العامة الجارية. تعتبر فاتورة المقاصة أداة لتحديد استحقاقات السلطة الوطنية لفلسطينية لدى الجانب الإسرائيلي. الاسترشاد بالمعلومات صادرة عن دائرة المقاصة المركزية من قبل الوزارات والدوائر الحكومية وذلك من اجل:

1- وضع الإحصائيات اللازمة لتحديد حجم التبادل التجاري بين الجانب الفلسطيني والاحتلال الإسرائيلي، وبناء صورة عن حجم هذا التبادل وأثره على الاقتصاد الفلسطيني.

المساعدة في بناء الخطط والأهداف المستقبلية على ضوء هذه المعلومات.

ثانياً- الدراسات السابقة

1- دراسة (مدللة، 2018) بعنوان "محددات الإيرادات العامة الفلسطينية وتحليلها"

هدفت هذه الدراسة على التعرف على هيكل الإيرادات العامة الفلسطينية، ودراسة التطور هذه الإيرادات، كما هدفت أيضا هذه الدراسة على تعرف على أهم المحددات الداخلية والخارجية التي أدت إلى عرقلة تطور الإيرادات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، وكما تم الاعتماد على المصادر الرسمية للبيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية. وتوصلت الدراسة من مجموعة من النتائج وكان من أهمها، أن هناك تسرب مالي يقدر 313 مليون دولار عام 2014 ذلك بسب طبيعية العلاقات بين السلطة الوطنية الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، كما توصلت أيضا أن أحد الأسباب الرئيسية لضعف الإيرادات الفلسطينية كان عدم السيطرة على المعابر بسب حدوث تهرب جمركي بشكل كبير. ولقد أوصت الدراسة إلى ضرورة الحد من التبعية الاقتصادية دول الاحتلال الإسرائيلي.

2- دراسة (العتابي، 2018) بعنوان "أثر الضرائب الجمركية في دعم الموازنة العامة (دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للجمارك العراقية)"

تحدث هذا البحث عن أهمية الإيرادات الضريبية في ظل العجز الذي تمر فيه ميزانية العراق، وأثر ذلك على التنمية، وتحدث عن أهمية الضرائب في تمويل الخزينة، وانعكاس هذا على تحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وتحدث عن دور عملية التهرب الجمركي، والأثر المدمر المحتمل على زيادة العجز في الموازنة، وتحدث عن نمو الإيرادات الجمركية وأهميتها في تمويل خزينة العراق، واستخدم الباحث المنهج الوصفي في هذا البحث وكانت عينية البحث في هيئة الجمارك العامة والشركات المتهربة من الضرائب. وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج والتوصيات ومن أهمها، انه يجب زيادة السيطرة ورقابة على المعابر الحدودية، وتوصلت أيضا انه يجب إعادة دراسة القوانين وتشكلها بطريقة تزيد من فاعلية طرق جمع الإيرادات الجمركية، وكما أوصت انه يجب تفعيل جهاز رقابي حتى يتم الحد من التهرب الضريبي.

3- دراسة (عزريل، 2017) بعنوان "تأثير بروتوكول باريس الاقتصادي على الإيرادات الضريبية في فلسطين" تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر بروتوكول باريس الاقتصادي على الإيرادات الضريبية في فلسطين من خلال دراسة بحثية أجريت على أساس جمع المعلومات من أصحاب المعرفة بالموضوع في الهيئات والمؤسسات ذات الصلة بموضوع الدراسة. واستخدم الباحث المنهج الوصفي للتحليل للإجابة على أسئلة الدراسة واستخلاص

النتائج، وخلصت الدراسة إلى أن موازنة السلطة الفلسطينية هي موازنة البنود والأرقام فقط، وليست موازنة تعتمد على البرامج والأداء، وفي ضوء نتائج الدراسة أوصى الباحث بعدة توصيات منها العمل على زيادة الإيرادات الضريبية الفلسطينية من خلال التركيز على توسيع قاعدة دافعي الضرائب لتشمل بالإضافة إلى موظفي السلطة موظفي القطاع الخاص والعاملين في القطاع الخاص في جميع المناطق الفلسطينية، من خلال رفع الوعي وزيادة الكفاءة، وإدارة الضرائب، وتفعيل القضاء.

4- دراسة (الأونكتاد، 2014) بعنوان "تسريب الإيرادات المالية الفلسطينية إلى إسرائيل في ظل بروتوكول باريس الاقتصادي"

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير نسب التسرب المالي حاصل لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، كما هدفت أيضا إلى المساعدة في وضع آليات للحد من التسرب المالي الحاصل بسب بروتوكول باريس الاقتصادي، وكما هدفت أيضا إلى توضيح وطبيعة الضرائب غير المباشرة وعلاقتها ببروتوكول باريس الاقتصادي، تم استخدام البيانات الأولية الصادرة عن وبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومن ثم تحليل هذه البيانات. وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها، إن هناك ضرورة لتغير جوهري في آليات الاستيراد والنظم التجارية والعلاقات الاقتصادية المتعلقة جميعها ببروتوكول باريس الاقتصادي لممارسة الجانب الفلسطيني حقه في إدارة إيراداته والسيطرة السيادية على النواحي الاقتصادية والمالية والضريبية، وكما أوصت الدراسة إلى ضرورة تبادل المعلومات بين الاحتلال الإسرائيلي والسلطة الوطنية الفلسطينية وفق آلية واضحة فيما يخص فواتير المقاصة.

5- دراسة (أبو مدللة وزعيتر، 2013) بعنوان " دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية 2010-2000"

هدفت الدراسة إلى التعرف على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية ومراحلها المختلفة، وتحليل إيراداتها ونفقاتها العامة، وتبيان دور إيراداتها العامة في تمويل موازنتها العامة بشكل عام، والتعرف على مدى قدرة الإيرادات المحلية في تغطية النفقات الجارية لها بشكل خاص، وركزت كذلك على تحليل الإيرادات المحلية في الفترة 2000 - 2010 بالاعتماد على استخدام أسلوب التحليل الوصفي المقارن بدراسة الواقع ووصفه من خلال تحليل الموازنات العامة والتقارير المالية الفعلية الصادرة عن الجهات الرسمية." "وتوصلت الدراسة إلى أن اتفاقية باريس الاقتصادية هي المأزق الحقيقي للوضع المالي الفلسطيني، وأن النفقات الجارية بلغت 77% بالمتوسط، أكثر من 60% منها متعلقة بالرواتب والأجور، وخلصت الدراسة أيضاً إلى أن إسرائيل تتحكم في أكثر من 64% من الإيرادات المحلية للسلطة الفلسطينية، وأن 53% من متوسط إجمالي الإيرادات العامة هي إيرادات محلية وتساهم في تمويل 65% من متوسط النفقات الجارية، وأظهرت الدراسة أن 75% من متوسط المنح والمساعدات الخارجية خصص لدعم الموازنة الجارية، و25% فقط لتمويل النفقات التطويرية، كما خلصت الدراسة إلى عدم تمكن السلطة من الاستغناء التام عن المساعدات الخارجية لدعم الموازنة الجارية في موازنة العام الجاري 2013 كما وعدت في مشروع موازنة العام 2011 وذلك لعدم اتخاذ الإجراءات التقشفية الكافية لخفض نفقاتها الجارية وزيادة إيراداتها المحلية." وقد أوصى الباحثان بضرورة سعي السلطة لتعديل اتفاقية باريس الاقتصادية، والانتقال من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء لضمان توزيع الإيرادات المالية المتاحة للسلطة الفلسطينية توزيعاً أمثلاً بما يتوافق مع الأهداف الأساسية للحكومة، وترشيد النفقات الجارية وعلى وجه الخصوص فاتورة الرواتب والأجور ومعالجة التهرب الجمركي والتسرب المالي من خزينة السلطة إلى خزينة الجانب الإسرائيلي فيما يتعلق بإيرادات المقاصة، وتعديل قوانين الضريبة الموروثة من الاحتلال الإسرائيلي."

3- منهجيه الدراسة وإجراءاتها.

منهجيه الدراسة:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بجمع البيانات الاقتصادية من الأبحاث والدراسات السابقة والاعتماد عليها في صياغة الإطار النظري للبحث، أما فيما يخص الجانب التحليلي للبحث فقد اختار الباحث المنهج الكمي لتحليل البيانات السنوية للمتغيرات، وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي STATA من أجل اختبار الفرضيات، وبرنامج SPSS 23.

المعالجة الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تم استخدام عدة أساليب إحصائية مناسبة لتحليل بيانات الدراسة، باستخدام برنامج (Stata) الإحصائي، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1- المتوسطات الحسابية (Mean) القيمة الأعلى والأدنى (Max, Min)، الانحراف المعياري (Standard Deviation).
2- معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation Coefficient).
3- اختبار التوزيع الطبيعي للعينة (Normality)
4- اختبار وصف النموذج (Model Specification Test)
5- تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression Analysis).

4- عرض النتائج ومناقشتها.

- **إجابة السؤال الرئيس:** "ما أثر أزمة المقاصة على الناتج المحلي الإجمالي ما بين الفترة (1997-2019)"؟

جدول رقم (1) بيانات إيرادات المقاصة والناتج المحلي الإجمالي ما بين الأعوام (1997-2019). المبلغ بالمليون شيكل

السنة	إيرادات المقاصة	الناتج المحلي الإجمالي	السنة	إيرادات المقاصة	الناتج المحلي الإجمالي
1997	475.94	6287.8	2009	1090	10477.1
1998	543.95	7189.132	2010	1234.2	11082.4
1999	579.71	7784.423	2011	1487.44	12146.4
2000	587	7118.374	2012	1574.44	12886.9
2001	0	6455.607	2013	1690.48	13492.4
2002	72	5649.354	2014	2054.3	13471.1
2003	472	6441.16	2015	2046.87	13972.4
2004	713	7853.4	2016	2332.4	15211
2005	894	8740.1	2017	2482.98	15426.9
2006	344	8653	2018	2255.27	15616.2
2007	1318	8980.8	2019	2219.17	15803.59
2008	1137	9648			

*المصدر: بيانات سلطة النقد الفلسطينية

يظهر الجدول رقم (1) السابق التغيرات الحاصلة على إيرادات المقاصة عبر سنوات الدراسة من عام (1997-2019)، ويتبين أن هناك انخفاض ملحوظ في إيرادات المقاصة في السنوات (2001 و2002) وهي فترة بداية الانتفاضة الفلسطينية الثانية كما أن هناك انخفاض في إيرادات المقاصة في سنة 2006 وهي السنة التي فازت فيها حماس في الانتخابات التشريعية وما رافق ذلك من انقسام داخلي، يوضح الشكل رقم (1) التذبذبات في إيراد المقاصة بشكل أفضل.

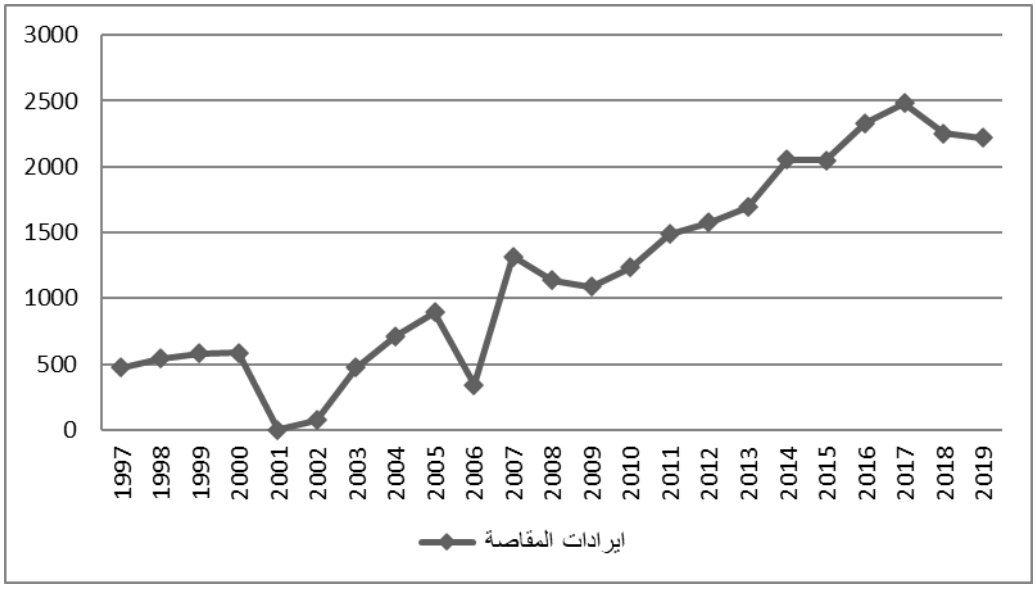

الشكل (1) إيرادات المقاصة في فلسطين ما بين الأعوام (1997-2019)

كما يتبين من الجدول رقم (1) السابق أن هناك انخفاض في نفس الفترات على الناتج المحلي الإجمالي كما هو موضح بالشكل رقم (2) التالي:

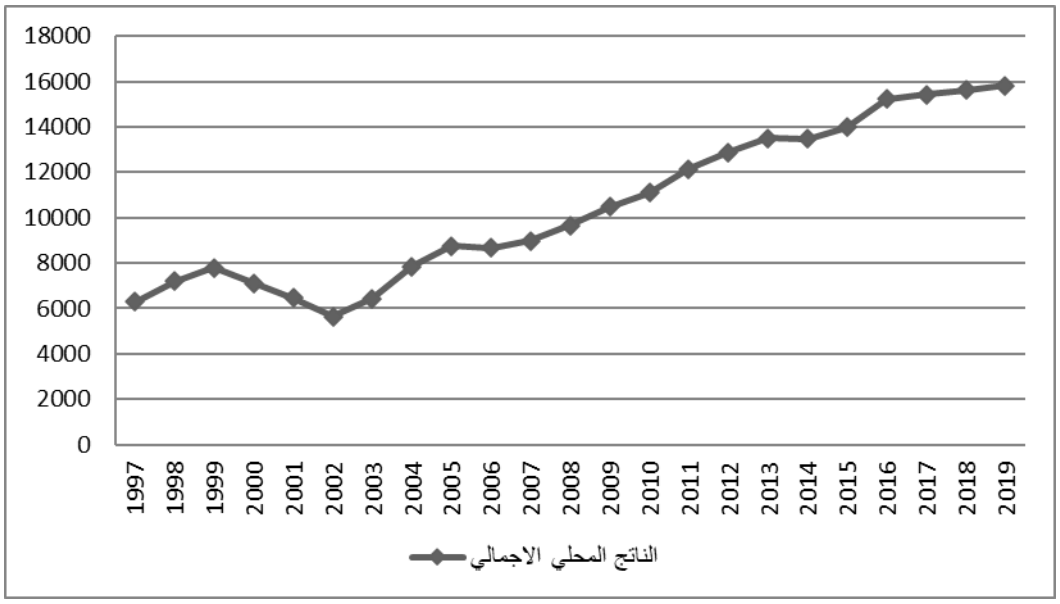

الشكل (2) الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين ما بين الأعوام (1997-2019)

- **الإحصاء الوصفي للبيانات**

جدول رقم (2) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة. المبلغ بالمليون شيكل

المتغير	اقل قيمة	اكبر قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
إيرادات المقاصة	0	2483	1200.18	769.987
الناتج المحلي الإجمالي	5649	15804	10451.63	3435.947

*المصدر: تحليل الباحث

يتبين من الجدول رقم (2) السابق أن المتوسط الحسابي لإيرادات المقاصة بلغ (1200.18) وأن أكبر قيمة كانت في العام 2017 وبلغت (2483) مليون دولار أمريكي واقل قيمة كانت في العام 2001 حيث لم تسجل هناك أي إيرادات مقاصة في تلك السنة، أما الناتج المحلي الإجمالي فبلغ متوسطة (10451.63) وأكبر قيمة له كانت في العام 2019 حيث بلغت (15804) مليون دولار واقل قيمة كانت في العام 2002 حيث بلغت (5649) مليون دولار.

جدول رقم (3) سنوات حصول وعدم حصول أزمة المقاصة. المبلغ بالمليون شيكل

(السنوات التي حصل فيها أزمة مقاصة)	إيرادات المقاصة	(السنوات التي لم تحصل فيها أزمة مقاصة)	إيرادات المقاصة
1997	475.94	1998	543.95
2000	587	1999	579.71
2001	0	2003	472
2002	72	2004	713
2006	344	2005	894
2007	1.318.00	2009	1.090.00
2011	1.487.44	2010	1.234.20
2012	1.574.44	2016	2.332.40
2013	1.690.48	2017	2.482.98
2015	2.046.87	2018	2.255.27
2019	2.219.17		

*المصدر: بيانات سلطة النقد ووزارة المالية

جدول رقم (4) معامل ارتباط بيرسون Person correlation matrix

	إيرادات المقاصة	الناتج المحلي الإجمالي
إيرادات المقاصة	1	
الناتج المحلي الإجمالي	0.968	1

*المصدر: تحليل الباحثين

يتبين من الجدول رقم (4) أن معامل ارتباط بيرسون ما بين إيرادات المقاصة والناتج المحلي الإجمالي يبلغ 0.968 ومن خلال الجدول السابق تبين أن نموذج هذه الدراسة يخلو من مشاكل الارتباط حيث ان المتغيرات المستقلة مرتبطة بالمتغير التابع بشكل مناسب لأغراض التحليل.

ومن جهة أخرى قام الباحثان بإجراء اختبار توزيع البيانات (Normality) لفحص ما إذا كانت البيانات موزعة بشكل طبيعي وذلك من خلال اختبار Doornik-Hansen وكانت نتيجة الاختبار 23.61%، وتشير نتيجة هذا الاختبار إلا أنه لا يوجد مشاكل توزيع طبيعي في الدراسة، حيث أن النسبة أعلى من 5% فلا يوجد مشاكل ذو تأثير هام وتعتبر هذه النسبة مقبولة.

جدول رقم (5) اختبار Pregibon لاختبار وصف النموذج

	Coef.	Std. Err.	T	P>|t|
Hat	0.3664	0.0245	3.25	0.003
Hatsq	0.7125	0.1638	0.69	0.678
Cons	0.1328	0.0365	0.33	0.844

*المصدر: تحليل الباحثين

قام الباحثان بإجراء اختبار Pregibon للتأكد من أن النموذج تم وصفه بشكل جيّد وخالي من حذف العناصر الهامة. وتشير النتيجة إلى أن النموذج محدد بشكل جيّد، ولا يوجد عناصر هامة تمثّل العامل التابع تم حذفها، حيث أن نتائج هذا الاختبار التي تظهر في الجدول رقم (5) أعلاه تبين أن Hatsq أعلى من 5% ويعني ذلك أن النموذج محدد بشكل جيد.

- **اختبار الفرضيات:**

قام الباحثان في هذا الجزء باختبار فرضيات الدراسة وذلك بعد التأكد من دقة البيانات وصحتها وتوزيعها الطبيعي فكانت نتائج هذه الاختبارات كما يلي:

- **الفرضية الرئيسية الأولى: H01** "لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) لإيرادات المقاصة على الناتج المحلي الإجمالي في السنوات ما بين (1997-2019)".

جدول رقم (6) نتائج اختبار ال Regression للفرضية الرئيسية الاولى

	F-Value	T-Value	Adjusted R^2	R^2	β Coefficient	P-Value
إيرادات المقاصة⟵ الناتج المحلي الإجمالي	311.89	17.660	0.934	0.968	4.319	**0.000

** قيمة معنوية عند مستوى دلالة 0.01 *قيمة معنوية عند مستوى دلالة 0.05

يتبين من اختبار الانحدار الخطي البسيط أن قيمة t =17.660 معنوية عند مستوى دلالة 0.05≥0.000، وأن قيمة Adjusted R^2 = 93.4% أي أن بيانات إيرادات المقاصة تفسر ما نسبته 93.4% من بيانات الناتج المحلي الإجمالي، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha\leq0.05$) لأزمة المقاصة على الناتج المحلي الإجمالي في السنوات ما بين (1997-2019)، وتكون معادلة خط الانحدار كما يلي:

GDP= 5267.69 +4.319 Clearance

أي انه كلما زادت إيرادات المقاصة بمقدار وحدة واحدة يزداد الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 4.319 وحدة، أي أن العلاقة طردية.

- **الفرضية الرئيسية الثانية H02** : " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha\leq0.05$) للناتج المحلي الإجمالي في السنوات ما بين (1997-2019)، تعزى لأزمة ضريبة المقاصة".

جدول رقم (7) اختبار Independent T-test لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية

المجال	السنوات التي حصل فيها أزمة		السنوات التي لم يحصل فيها أزمة		قيمة t	مستوى الدلالة *
	وسط حسابي	الانحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري		
الناتج المحلي الإجمالي	10351.21	3435.074	10582.18	3618.282	0.156	0.877

** قيمة معنوية عند مستوى دلالة 0.01 *قيمة معنوية عند مستوى دلالة 0.05

يتبين من اختبار الفرضية الرئيسية الثانية أن مستوى الدلالة 0.877 ≤ 0.05، وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) للناتج المحلي الإجمالي في السنوات ما بين (1997-2019)، تعزى لأزمة ضريبة المقاصة، ويعود ذلك حسب رأي الباحثين إلى أن السنوات التي حصل فيها أزمة مقاصة تم إنهاء الأزمة فيها قبل نهاية العام المالي وبالتالي عند اخذ البيانات بشكل سنوي لن تظهر هناك أزمة رقميا، ولكن لو توفرت البيانات الشهرية لظهر هناك فروق بين السنوات التي حصل فيها أزمة والسنوات التي لم يحصل فيها أزمة.

مناقشه النتائج:

تشير الدراسة إلى النتائج التالية:

1- كان متوسط إيرادات المقاصة ما بين الأعوام (1997-2019) 1200.18 مليون دولار مسجلا أعلى قيمة في العام 2017 وأقل قيمة في العام 2001.
2- كان متوسط الناتج المحلي الإجمالي ما بين الأعوام (1997-2019) 10451.63 مليون دولار أمريكي مسجلا أعلى قيمة في العام 2019 واقل قيمة في العام 2002.
3- تفاوت نسبة إيرادات المقاصة إلى الإيراد العام في فترة الدراسة فقد تراوحت ما بين 0.00% في العام 2001 و58.67% في العام 2019 بمعدل 41.99% من الإيرادات العامة، ويتضح أيضا انخفاض هذه النسبة في السنوات التي حصل فيها أزمة مقاصة وأيضا السنوات التي حصل فيها أزمات سياسية مثل انتفاضة الأقصى والانقسام الداخلي الفلسطيني.
4- يوجد أثر لإيرادات المقاصة على الناتج المحلي الإجمالي، وأن الزيادة في وحدة واحدة في إيرادات المقاصة يؤدي إلى ارتفاع بقيمة 4.319 في الناتج المحلي الإجمالي.
5- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في الناتج المحلي الإجمالي بين السنوات التي حصل فيها أزمة والسنوات التي لم يحصل فيها أزمة تعزى لأزمة المقاصة.

التوصيات والمقترحات.

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها يوصي الباحثان ويقترحان ما يلي:

1- إعادة صياغة التفاهمات الاقتصادية مع إسرائيل وأهمها بروتوكول باريس الاقتصادي.
2- محاولة الانفكاك الاقتصادي عن إسرائيل والدفع باستقلال الاقتصاد الفلسطيني.

3- تقليل الاعتماد على إيرادات ضريبة المقاصة في تمويل الموازنة العامة بسبب سيطرة الاحتلال الإسرائيلي والتحكم الذي يتمتع فيها عليها واستخدامها كوسيلة ضغط على السلطة الفلسطينية.

الشكر والتقدير:

يتقدم الباحثان د.عثمان صوافطه ومحمد ربحي عتيلي، بالشكر والتقدير لجامعة فلسطين التقنية - خضوري على دعم نشر هذا البحث.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع بالعربية:

- أبومدللة، سمير؛ وزعيتر، أحمد. (2013)، دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية 2000-2010، مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، 1(1)، 46-65.
- الأونكتاد. (2014). تسرب الإيرادات المالية الفلسطينية إلى إسرائيل في ظل بروتوكول باريس الاقتصادي. نيويورك وجنيف: الامم المتحدة.
- البنك الدولي، (2020). https://www.albankaldawli.org/، تاريخ الدخول 2020/12/20.
- سلطة النقد. (2019). المؤشرات الاساسية للاقتصاد الفلسطيني
- عباس، محسن خضير. (2020). تحليل العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي. Al Kut Journal of Economic and Administrative Sciences، 12(36)، 184-163.
- عبود، سمير مصطفى.، & صالح، عبد الواحد عثمان. (2008). أثر اتفاق باريس علي الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة 1967-2007م. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- العتابي، صادق. (2018). أثر الضرائب الجمركية في دعم الموازنة العامة للدولة. العراق: مجلة المثنى للعلوم الاقتصادية والادارية المجلد (8) العدد (3).
- عزريل، بلال. (2017). تأثير بروتوكول باريس الاقتصادي على الإيرادات الضريبية في فلسطين. (ماجستير)، جامعة القدس، فلسطين.
- عكاشة، احمد خالد. (2018). الاقتصاد الفلسطيني بين الوحدة ومحاولات التفكيك: قراءة في الدراسات السابقة. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الادارية والاقتصادية، 6(2)، 55-71.
- مجيد، نماء علي، & عطية، احمد صبيح. (2020). التخصيص الامثل للإنفاق العام... معالجة موضوعية لتحقيق النمو الاقتصادي، العراق حالة دراسية للمدة 2004–2018. Al Kut Journal of Economic and Administrative Sciences، 12(3) ، 73-91.
- مدللة، سمير مصطفى. (2018). محددات الإيرادات العامة الفلسطينية وتحليلها. مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال (07)، 08-52.
- مقداد، محمد ابراهيم.، & الكحلوت، خالد عمر. (2016). واقع الإيرادات والنفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية في ظل المعوقات الإسرائيلية. مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، 17(1).
- النجار، جميل حسن. (2017). تفعيل السياسة الضريبية كمقدمة لتحقيق الاستدامة المالية للخزينة العامة في فلسطين. Middle East Review of Public Administration (MERPA)، 3(1)، 1262.

ثانياً- المراجع بالإنجليزية:

- A Alazzeh, D. A. (2020). Three essays on Self-Government Accounting Practices under Settler Colonialism: A Case study from Palestine. University of Essex.
- Dana, T. (2020). Localising the Economy as a Resistance Response: A Contribution to the "Resistance Economy" Debate in the Occupied Palestinian Territories. Journal of Peacebuilding & Development, 1542316620925274
- Fannoun, Z. M. I. (2019). Exports, imports and economic growth Evidence from Palestine. Master ،(Hebron University) , Palestine.
- Haji, A. M., & Akrawee, Z. M.(2020), The economic effects of some macroeconomic variables on unemployment in Iraq for the period (2003-2017): a standard study .Academic Journal of Nawroz University, 9(3), 380-396 .
- Khalidi, R. (2019). The structural transformation of the Palestinian economy after Oslo. From the river to the sea: Palestine and Israel in the shadow of "peace, 95-123 .
- Lang, B., Botha, E., Robertson, J., Kemper, J. A., Dolan, R., & Kietzmann, J. (2020). How to grow the sharing economy? Create Prosumers! Australasian Marketing Journal (AMJ).
- Oberschall, A. (2019). Contours of an Israeli-Palestinian peace settlement. Corvinus Journal of Sociology and Social Policy, 10(2), 95-102 .
- Shikaki, I. (2019). The Political Economy of Growth and Distribution in Palestine: History, Measurement, and Applications. The New School .
- Smol, M. (2019). The importance of sustainable phosphorus management in the circular economy (CE) model: The Polish case study. Journal of Material Cycles and Waste Management, 21(2), 227-238 .